مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أزمة العلاقات العراقية-الكويتية المتكررة
اسم الكاتب: أ.م.د. حميد حمد السعدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6811
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ازمة العلاقات العراقية-الكويتية المتكررة

الأستاذ المساعد الدكتور
حميد حمد السعدون(*)

المقدمة:

ما يربط العراق والكويت من علاقات وآواصر، حالة شائكة وملتبسة، لا تتيح الا لمن عاش اوجاعها. بأن يكون دقيقاً في وصفها، رغم انها قد تبدو للمراقب الخارجي، لا تعدو غير مشكلة حدودية. لكن ذلك التبسيط، يوقع من لم يغص عميقاً في مسالكها الدموية والمتشنجة، بالوهم. فهذه العلاقة، علاقة مركبة ومتعددة الاوجه، ادخلت نفسها والآخرين معها، في أتون حروب وازمات لم تشهدها المنطقة سابقاً. كما تم بسببها، الترحيب والتهليل بالامتداد الدولي في المنطقة، على شكل مشاريع امبراطورية او كونية، اتيح لها التحكم بمفاتيح القوة والثروة التي تمثلها هذه المنطقة ذات الابعاد الاستراتيجية المهمة.

البداية الشائكة:

حينما تقاسم منتصروا الحرب العالمية الاولى، غنائم الرجل المريض، كان المشهد الذي تعيشه منطقة الشرق الاوسط، مصبوغاً بالكامل باللون الاستعماري "البريطاني والفرنسي" حيث اصبحت اغلب مواقعه واقعة تحت ما سمي في حينه بـ"الانتداب" وهي الصيغة السياسية المخففة، للاستعمار المباشر التي شرعتها عصبة الامم بعد تأسيسها عام ١٩١٩، معطية بذلك شرعية قانونية على ما تحقق للمنتصرين من نفوذ وهيمنة. وقد كان المشرق العربي بعمومه واقعاً تحت دائرة النفوذ البريطاني، ومن ضمنها العراق والكويت.

وقد استبقت بريطانيا الاحداث، حينما كانت احوال الرجل المريض في الدرك الاخير، وكجزء من سياساتها في تحقيق النفوذ، حينما هندست مع حاكم الكويت في حينه "مبارك الصباح" عقد اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩. وهي الاتفاقية التي كان ينكر وجودها- مبارك- طيلة ارتباطه مع الدولة العثمانية،

(*) استاذ في مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

حينما تضايقه في اجراءاتها. وقد ظلت هذه الاتفاقية سرية حتى مطلع الحرب العالمية الاولى[1]، حينما شرعت القوات البريطانية في النزول في البر العراقي في تشرين الاول ١٩١٤، مفتتحة بذلك، زحفاً متواصلاً في الارض العراقية حتى عقد الهدنة في ١٩١٨/١١/١١[2].

وقد ظلت الامور مائعة وغير واضحة حتى قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١، كأحد ثمار الثورة العراقية الكبرى-ثورة العشرين- والتي الغت افعالها، مشاريع بريطانيا الهادفة لجعل العراق محمية دائمة تحت سيطرتها. في حين ظلت الكويت لاتعدو ان تكون مدينة تجارية لا غير، بدون اساس شرعي او جهادي لحكامها او لساكنيها في تحقيق اشكال اعلى مما هو حاصل. وجدير بالذكر ان الدولة العثمانية وبريطانيا، وبعد ان علمت الاولى باتفاقية الاخيرة السرية مع حاكم الكويت، فقد دخلتا في مباحثات طويلة، انتهت بما سمي في حينه بـ"معاهدة لندن لعام ١٩١٣" والتي حددت مناطق النفوذ لكلا القوتين، حيث جاء في المادة الاولى ان "قضاء الكويت يتبع الحكومة العثمانية ويتمتع بالحكم الذاتي"[3].

وحددت هذه المعاهدة مساحة هذا القضاء بما سمته الدائرة الحمراء. وهي الدائرة المحيطة بمدينة الكويت وما حولها، وبحدود العشرين كيلومتر، ويقع تحت الحماية البريطانية، في حين ظلت الدائرة التي اسمتها بالدائرة الخضراء مرتبطة بولاية البصرة[4]. ويمكن الاطلاع على ذلك في الخارطة المرفقة بالبحث "مرفق رقم ١".

وفي مؤتمر "العقير" عام ١٩٢٢، فقد هندس السير "برسي كوكس" حدود دول المنطقة وفقاً لمقصه الاستعماري. وفي ما يخص الكويت فقد وسع-كوكس- مساحتها باتجاه الشمال، لتأكل من حصة العراق الموجودة في الدائرة الحمراء التي صنفتها معاهدة لندن عام ١٩١٣، كتابعية لولاية البصرة، مما حرم العراق من كل اطلالة بحرية مناسبة له، وهذا ما دفعه لاحقاً، في اوقات متعددة، ان يحاول استرجاع ما جعله اشبه بالدولة القارية.

هذا الامر استمر حتى عام ١٩٣٢، حينما توفرت للعراق، الفرصة لتقديم طلبه للقبول في عصبة الامم. كعضو كامل الاهلية، خاصة وان هذا القبول في حينه، يمثل ذروة الانتصار السياسي لاهداف

---

[1] **لاجل الاستزادة في الاطلاع على هذه الاتفاقية، يراجع:**
أ-حسين خلف الشيخ خزعل- تاريخ الكويت السياسي- ج٢-بيروت ١٩٦٢.
ب-عبد العزيز الرشيد-تاريخ الكويت-بيروت ١٩٧١.
ج-احمد مصطفى ابو حاكمة-تاريخ الكويت الحديث-ط١-الكويت ١٩٨٤.

[2] **عبد الرحمن البزاز-العراق من الاحتلال حتى الاستقلال- ط٣- بغداد ١٩٦٧- ص:٦٧.**

[3] **د.سلطان بن محمد القاسمي-بيان الكويت، سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح- صحيفة الخليج الاماراتية- العدد (٩٠١٨) في ٢٠٠٤/١/٢٧.**

[4] **مارثاوكاس- ازمة الكويت- دار النهار للنشر- بيروت ١٩٧٢- ص:١٢.**

الشعب ودولته. ولان اجراءات العصبة تستلزم في احد اجراءاتها، ان تقدم الدولة المرشحة للعضوية، تقريراً تحدد فيه حدودها، مما استوجب ان يرسل رئيس الوزراء العراقي في حينه "نوري السعيد" رسالة للسفير البريطاني في بغداد، بحكم ان دولة السفير هي الدولة المنتدبة على العراق، لغرض رفعها لمجلس العصبة، اشار فيها الى حدود العراق مع الكويت بطريقة غير محددة ومائعة، لغرض استكمال كافة وثائق القبول في العصبة، والتي تحققت في العام ذاته، حينما قبل العراق فيها، وكان اول دولة عربية يحظى بهذه المكانة. دون ان نغفل ان تلك الرسالة لم توشح بتوقيع وزير الدفاع العراقي "جعفر العسكري" الذي اعترض على مضامينها[٥].

والاجراء الذي اقدم عليه رئيس الوزراء العراقي، اجتهاد من سلطة تنفيذية، لا يملك الشرعية للاخذ به في التعاملات بين الدول، لكون ان تحديد او تعديل حدود الدولة العراقية، وفقاً للقانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥، وبمنطوق فقراته (١و٤) من المادة (٢٦) منه، من صلاحيات السلطة التشريعية- مجلس الاعيان ومجلس النواب- على ان يلحق ذلك تصديق الملك عليه، أي ان اجراء كهذا لا يدخل ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية. وقد ظلت الكويت في كل اوقاتها، متمسكة بهذه الرسالة، دون اعتبار لما قبلها- معاهدة لندن ١٩١٣- مدعية، ان العراق قد ثبت حدوده وفقاً للرسالة آنفة الذكر. ورغم عدم قناعتنا بهذا الادعاء، الا ان الكويت وتحديداً بعد عام ١٩٩٣، وبعد صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٨٣٣) عام ١٩٩٣، والخاص بمعالجة مشكلة الحدود بينها وبين العراق، تجاوزت ما اشارت اليه رسالة رئيس الوزراء عام ١٩٣٢، بكثير، وقضمت ذلك اللسان البحري الصغير الذي كان يمتلكه العراق.

وفي هذا الجانب، علينا ان نؤشر حالتين شهدتهما وقائع الاحداث في المنطقة، لنتبين من خلالهما كيفية التعاطي مع هذه الازمة، وبما يجعلها ازمة ولادة لازمات قادمة، الاولى: تمثلت بعد نزول القوات العربية المشتركة عام ١٩٦١، كقوات حماية وكبديل عن القوات البريطانية التي انسحبت نحو قواعدها في البحرين، حيث اسست هذه القوات ما سمي في حينه "بخط الدوريات"[٦] الذي عدته حدوداً نهائية لكلا البلدين. لكن هذا الخط، اصبح في الوقت الحاضر جنوب منطقة "العبدلي" الكويتية، بعد ان زحفت الكويت ببطء نحو الشمال. والثانية: ان النقطة الحدودية للكويت، كانت تقفز دوماً نحو الشمال،

[٥] د.علاء جاسم (الحربي)- جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق عام ١٩٣٦- مكتبة اليقظة العربية- بغداد ١٩٨٧- ص:١٢٧.

[٦] خليل ابراهيم حسين- موسوعة ١٤ تموز- ج١-ط١- دار الحرية للطباعة- بغداد ١٩٨٧- ص: ١٧٠ وما بعدها "فصل الكويت".

حيث ابتدأت في منطقة "الصليبيخات" في الخمسينيات، ثم تقدمت لمنطقة "المطلاع" في بداية الستينات، حتى وصلت "للعبدلي" في نهاية ستينات القرن الماضي.

ومن المؤشرات الدالة على ما قلناه، ان العامة مازالت لليوم تؤشر الخط الحدودي الفاصل بين البلدين، بأنه يقع عند "نخلة مور"[*] لكن هذه النخلة، اصبحت في الجزء الكويتي من الحدود. يعزز هذا الرأي، سقوط احد طائرات السلاح الجوي البريطاني في ثلاثينيات القرن الماضي، بفعل اطلاق نار من الارض، حيث رفض حاكم الكويت- احمد الجابر-تعويض الحكومة البريطانية عن هذا الحادث، لكونه يقع في الدائرة التي اشرتها معاهدة ١٩١٣ والخاصة بالجانب العراقي، واطلق مثلاً مشهوراً، مازال يتداول في الكويت لليوم، يقول "الي ورة السور تأكله النسور" مما استوجب على الحكومة العراقية بدفع التعويض. وفي مثل هذه الحالة، فأن القانون الدولي، يرتب للدولة التي اعترفت بعائدية ما حدث ودفعت التعويض عنه للطرف المتضرر، حق بسط نفوذها وسلطانها على ارض الواقعة[٧]. فضلاً عن ذلك، ان الكويت طبقت مواد قانون العشائر العراقية الذي كان معمول به قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في حادثة قتل، قام بها احد افراد اسرة الصباح، ضد احد المواطنين العراقيين في اربعينيات القرن الماضي، لكون الحادث وقع في الخط الاحمر العائد للعراق، وفقاً لما رسمته معاهدة لندن عام ١٩١٣[٨].

الا ان كل تلك الدلائل، جرى تغييبها، في ظل سياسة الاستقواء بالاخرين، والتي تنتهجها الكويت في ما يخص أي شأن عراقي، ممارسة نهجاً سياسياً مبرمجاً ومتواصلاً للزحف البطيء شمالاً، وفقاً لمنهجية القضم الدائم التي استطاعت ان تضيف لمساحتها حوالي (٧٠) كم[٩].

وتكرر الالتباس وسوء الفهم للوصول لقاعدة مقبولة من الطرفين عام ١٩٦٣، حينما اعترفت سلطة ٨ شباط بالكويت ووقعت معها بروتوكول حدودي في تشرين الاول من العام ذاته.

لكن المجلس الوطني، صاحب السلطة التشريعية وفقاً لدستور ١٩٦٤، رفض التصديق عليه، بعد ان وجده مجحفاً بحقوق العراق في المنطقة الحدودية المتنازع عليها، مستنداً في ذلك على المادة (٦٣/ب) من الدستور المذكور، مما اضاف متفجراً آخر للازمة.

---

[*] الكابتن مور: احد رجال الجيش البريطاني الذين مسحوا الحدود بين الكيانيين بعد معاهدة العقير عام ١٩٢٢، واعتمد احد دلالاته الحدودية، وجود نخلة قائمة في الصحراء كحد فاصل للحدود، وسماها العامة (نخلة مور).

[٧] د.عصام العطية- القانون الدولي العام- مطبعة دار السلام- بغداد ٩٧٨- ص:٣٣٩، وكذلك: شارل روسو- القانون الدولي العام- ترجمة شكر الله خليفة- الاهلية للنشر والتوزيع- بيروت ١٩٨٢- ص:١٧٦.

[٨] اضبارة القضية موجودة في وزارة الخارجية العراقية- قسم الوثائق تحت رقم (٤٤/١٨٢) وقد اطلعت عليها وقرأت كافة محتوياتها عام ١٩٨٥.

[٩] مذكرة وزارة الخارجية العراقية المقدمة لمجلس الامن الدولي، والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين والمؤرخة في ١٩٩٢/١٠/٢٣- والمنشورة في صحيفة الثورة العراقية في ١٩٩٢/١٠/٢٧.

وطيلة اعوام ١٩٦٤-١٩٩٠، لم يوقع الطرفان أي التزام في ما يخص المشكلة الحدودية، كما لم يعانيا من ازمات وتوترات بسببها، باستثناء ازمة المخفر الحدودي المعروف بـ"الصامتة" في آذار ١٩٧٣، والذي استطاعت الجامعة العربية، من تطويق آثاره وانهاء مسبباته، وبما يجعل الطرفين يبتعدان عن اثارة ازمة قد تتضاعف ابعادها، في وقت كانت الاستعدادات في مراحلها النهائية لحرب رمضان ضد العدو الصهيوني عام ١٩٧٣، والتي شارك فيها العراق بثقل كبير وعلى جبهتي القتال- جبهة سيناء وجبهة الجولان.

الامتداد الدولي:

الانزال البريطاني عام ١٩٦١، ومن ثم التواجد العسكري العربي الذي تلاه، شكَّلا، مع بعضهما، الاساس او السابقة التي تأسس عليها التحالف الدولي عام ١٩٩٠، والذي تمكن من حشد اضخم جيش شهدته المنطقة، بتقنياته وقدراته وامكاناته[١٠]، والذي اعطاه مؤتمر قمة القاهرة الذي عقد في ٩آب ١٩٩٠، شرعية القبول. يضاف الى ذلك- وهو من اخطر الامور واهمها- ان هذا الحشد، لم تقف حدود اهدافه الاستراتيجية عند الدفاع عن الكويت و"تحريرها" بل تعدته لتحطيم العراق واعادته لما قبل العصر الصناعي، مثلما اوضحه وزير الخارجية الامريكي في حينه "جيمس بيكر" اثناء مباحثاته مع وزير الخارجية العراقية آنذاك "طارق عزيز" في جنيف في كانون الثاني عام ١٩٩١[١١]. كما كان حشد عام ١٩٩٠، اكبر حشد عسكري شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حينما بلغ عدد الدول المساهمة فيه (٣٣) دولة، وهو امر، استغلته الولايات المتحدة الامريكية، لتأسيس مرتكزات الهيمنة الامريكية في المنطقة، بما يتمم المشروع الامريكي الكوني، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانكفائه عن المواصلة في التفاعل والتأثير على المسرح السياسي الدولي.

دخول العنصر الدولي على هذه القضية، اعطاها مستوى آخر من مستويات الصراع، بحيث بدت ادارة الازمة تخرج من الاطراف المعنية بها لارتباطها بمستويات اخرى، مجالها الصراع الدولي وما يحمله من نفوذ وهيبة ومصالح واستراتيجيات. لذلك يمكنني القول، ان الازمة وادارتها، كانا دوماً خارج الحدود الجغرافية للاقليم العربي او الشرق اوسطي. فالازمة كانت تدار من قبل طرف دولي فاعل ومؤثر، وهذا ما

[١٠] **محمد حسنين هيكل- حرب الخليج اوهام القوة والنصر- ط١- مركز الاهرام للترجمة والنشر- القاهرة ١٩٩٢- ص:١٢١.**

[١١] **جيمس بيكر- مذكرات جيمس بيكر- ط١- ترجمة مجدي شرشر- مكتبة مدبولي- القاهرة ١٩٩٩- ص:٥٠٥-٥٣٤.**

حدث عام ١٩٦١، يوم كانت بريطانيا صاحبة النفوذ في المنطقة، وتكرر عام ١٩٩٠ حينما خطفت الولايات المتحدة الامريكية، القضية لتوظفها وفقاً لاولوياتها.

اذاً، الازمة المتكررة في العلاقات العراقية–الكويتية، نبهت القوى الفاعلة لاهمية استغلالها، لا لكون الكويت جزيرة عائمة على النفط فحسب، بل لانها قاعدة من قواعد الدور الامبراطوري الامريكي، الامر الذي يستوجب الدفاع عنها كأحد مسلمات الامن القومي الامريكي، وهذا ما اشارت واكدت عليه، الاتفاقيات الامنية التي عقدتها الكويت مع الامريكان بعد انتهاء معركة "عاصفة الصحراء" عام ١٩٩١، وتعزز لاحقاً بالتحالف الاستراتيجي الذي وقع بين الولايات المتحدة والكويت عام ٢٠٠٤، والذي عدت بموجبه الاخيرة، احد المراكز الرئيسة في منظومة الامن القومي الامريكي. وهذا التحالف لا تحظى به دولة خارج حلف الناتو، إلّا كوريا الجنوبية، لاسبابها المعروفة والكويت لاهميتها الاقتصادية والسياسية.

وزاد من تعقيد الامور في هذه الازمة، الدور العربي في معالجتها، وعلى مرتين، ١٩٦١و ١٩٩٠. مما مكن الامتداد الدولي ان يكون دوره حاسماً واساسياً في كيفية ادارتها. وفي كلا الازمتين، كان الدور المصري اكثرها ايذاءاً للعراق، فمن دون مصر ما كان يمكن للكويت عام ١٩٦١ دخول الجامعة العربية وارسال القوات العربية المشتركة للدفاع عنها[١٢]. وبدون هذا الدور لم يكن بامكان المملكة العربية السعودية، ان تعطي الولايات المتحدة الامريكية، المسرح القتالي لقوات التحالف عام ١٩٩٠، للتدخل في الازمة الناشئة من خلال قرار قمة القاهرة الذي اضفى عليه شرعية التدخل والاستعانة بجهدها العسكري. وكان الدور المصري في هذا الجانب اساسياً ومؤثراً. حتى في شكل التصويت الذي ختمت به القمة مؤتمرها "العتيد" والذي عرضته شاشات التلفزة، وهو يغني عن أي حديث. ومن هنا يمكن ان نؤشر حقيقة، خلاصتها، ان مصر لعبت دوراً ضاراً بمسيرة العراق ومستقبله السياسي منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وحتى الان، لا يقل خطراً عن الدور الكويتي.

كما ان العنصر الدولي، الذي جلبته هذه الازمة الولادة، لم يقف عند حدود تكليفه الاممي ومصالحه ونفوذه في الكويت، بل اتخذ من هذا التواجد قاعده للامتداد في المنطقة والتأثير في سياساتها، بل وحتى شن الحروب او اعتماد سياسة الحصار بكافة اشكاله، او ما عبر عنها الامريكان بسياسة "الاحتواء" ضد كل من لا يتوافق والسياسة الامريكية، ولعل في نماذج الحرب على افغانستان عام ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ الذي جاء بدعم وتمويل عربي التي لعبت فيما الاطراف العربية الدور الرئيس صورة

[١٢] احمد حمروش- عبد الناصر والعرب- ط٢- مكتبة مدبولي- القاهرة (بدون تاريخ) ص: ١٧٠.

واضحة لتلك السياسة. بل ان اماكن تحشد وتموين وانطلاق القوات الامريكية التي احتلت العراق، جاء من دول عربية معروفة (الكويت، قطر، السعودية، مصر، الاردن، البحرين، عمان، الامارات) مما مكن الولايات المتحدة الامريكية، من اسكات الاطراف الرافضة لمشروعها الاحتلالي امريكياً ودولياً، ومكنها من مصادرة وضبط وتحجيم قوة التأثير الذي يفعله الشارع العربي، من خلال هذه الاطراف الداعمة لمشروعه، او من خلال سياسة الحصار والتضييق على ايران وسوريا. كل ذلك امثلة على ما تحقق للنفوذ الدولي في المنطقة التي تنتج ثلثي انتاج النفط العالمي، وتمتلك اكثر من ٦٥% من الاحتياطي المعلن له[١٣]. وهذه بلا شك اذرع اسناد وتقوية لانجاح برامج السياسة الامريكية، ليس في المنطقة فحسب، بل على عموم المسرح الدولي، بحكم التأثير الذي يفعله النفط في برامج وسياسات الدول المتعددة.

فالولايات المتحدة الامريكية، وبحكم نفوذها المتحقق على الارض في الاقليم النفطي العربي، تستطيع ان تؤثر في السياسات الاوربية الهادفة لجعل الاتحاد الاوربي قوة معادلة للدور الامريكي الدولي، وهذا ما لا ترغب به الولايات المتحدة، التي تسعى لابراز حلف الناتو بديلاً عن الاتحاد. وكذلك يتم التأثير في الدور الياباني، بل انه يكون اكثر وضوحاً في التأثير على الدور الصيني القادم في سياسات العالم، خاصة وان الصين تستهلك يومياً بحدود (٨) مليون برميل نفطي، تستورد ثلثيها من منطقة الخليج العربي النفطية[١٤].

وهذا ما يمنح الدور الدولي المتحقق في الكويت وفي منطقة الخليج النفطية، قوة لكونه احد الفواعل الرئيسة في انجاح الاجندة الامريكية الدولية، ازاء ما تمتلكه من نفوذ وامكانية في دول الانتاج النفطي.

وقد الغت الازمة المتكررة للعلاقات العراقية–الكويتية، وبحكم حضور الفاعل الدولي المؤثر فيها، اية قدرة في المنظور الزماني القادم لتغير معادلات القوة مع العدو الصهيوني، المتحزم بأسلحة تقليدية وغير تقليدية لا تحصى. حيث جرى تحطيم العراق ومن ثم احتلاله، وانكفأت مصر تحت ضغوط وضعها الاقتصادي ونظامها الشمولي، وارتهنت سياسات الانتاج النفطي وفقاً لاولوية المهيمن، خاصة بعد ان نجح الاعلام والسياسة الغربية. بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في ترويج خطر الفاعل الاسلامي في الصراعات القادمة، استناداً لما جاء به المفكر "صموئيل هانجتون" في كتابه المعروف "صدام الحضارات".

---

[١٣] د.حميد حمد السعدون- الغرب والاسلام والصراع الحضاري- دار وائل للطباعة والنشر- عمان ٢٠٠٢- ص:٣٨.
[١٤] صحيفة الشرق الاوسط/ لندن- العدد (١٠٠٣٠) في ٢٠٠٦/٥/١٥.

وهذا الامر، القى بضواغطه على كل اشكال الصراع في المنطقة والتي تلعب فيها "اسرائيل" الدور المحوري، مما جعلها في حل من أي التزام في ما يخص حل المشكلة الفلسطينية. ولعل ما يحدث في فلسطين اليوم، يعطي شواهد لا تخطئها العين عما تحقق للصهاينة، من دور فاعل ومؤثر في الاحداث، امام غياب وانحسار أي دور عربي، رغم امتلاك "بعض" العرب لاهم ثروة في العصر الحديث[١٥].

فالفاعل والدور الدولي، سيظل فاعلاً ومؤثراً في السنين القادمة، امام غياب اية معادلات للتكافؤ ازاء قوة ونفوذ الدولة المهيمنة، التي استطاعت ان توظف قدراتها بما يخدم حاجة اهل المنطقة الانية، من خلال تخويفهم بـ"الاعداء" الحقيقيين والمزيفين وبمخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقة، او تذكيرهم بطمع البعض للاستحواذ على ثرواتهم. وهذا ما جعل حاجة اهل المنطقة للوجود الدولي، تتماثل وحاجة الفاعل الدولي للبقاء، بحيث بدى التماهي بين الطرفين، يعبر عن حالة واحدة.

الاحتلالات المتبادلة وتداعياتها

في الثاني من آب ١٩٩٠، واجهت المنطقة اخطر ازمة في تاريخها المعاصر، حينما اقدم العراق على احتلال الكويت بعد فشل محادثاتها التي جرت في- جدة- يومي ٣٠و٣١ تموز ١٩٩٠، برعاية سعودية، لتسوية المشاكل العالقة بينهما. ولم يدرك احد، ان الساعة التي تحركت فيها قوات الحرس الجمهوري باتجاه الكويت صبيحة يوم ٢آب ١٩٩٠، قد تزامنت بالكامل مع المتغيرات الكبرى في هيكل بناء النظام الدولي، الذي منح الولايات المتحدة الامريكية،[١٦]الانفراد في حكم العالم، من خلال نظام احادي القطبية "Unipolar" كما ان تلك الساعة، قد بدت وكانها جزء من سيناريو معد لابراز الدور الامريكي في ادارة الازمة التي نشأت وهو دور القوة الرئيسة التي تحدد نمط واتجاه التفاعلات الدولية[١٧].

وقد تجمعت اسباب اخرى، دفعت العراق الى ما اقدم عليه، غير مشاكله الحدودية مع الكويت. فقد خرج العراق من حربه مع ايران بعد ثمان سنوات عصيبة، استنفد خلالها كل ارصدته وثرواته، بل واستدان الكثير لتمويلها، ووجد ان دول الخليج العربي، وفي مقدمتها الكويت، قد توقفت عن دعمه، بعد ان كانت اول واشد محرضيه على التصدي لايران. وكانت الحصيلة النهائية لحرب الثمان سنوات، تتوافق والحاصل الاستراتيجي الغربي، والامريكي تحديداً، والهادف الى ضرب العراق وايران مع

[١٥] د.حميد حمد السعدون- مصدر سابق- ص:٤٢.
[١٦] د.حميد حمد السعدون- فوضوية النظام العالمي الجديد- دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع- عمان ٢٠٠١- ص:١٣.
[١٧] عبد المنعم المشاط- اثر حرب الخليج على الامن القومي- ط١- مركز دراسات العالم الاسلامي- مالطا ١٩٩٢- ص:٣٧.

بعضهما، قاصداً استهلاك قوة بلدين لا يمكن الاطمئنان اليهما معاً على المدى الطويل. وكانت تلك السياسة التي اصطلح على تسميتها "الاحتواء المزدوج" والتي عبر عن اهدافها ومضامينها، وزير الخارجية الامريكي الاسبق- هنري كيسنجر- بالقول "هذه اول حرب في التاريخ اتمنى ان لا يخرج بعدها منتصر، وانما يخرج طرفاها وكلاهما مهزوم"[١٨] وهذا ما حصل بالضبط.

يضاف الى ذلك، ان جميع دول المنطقة، تعتمد النفط، كممول اساس لموازناتها المالية، وكانت رغبة العراق بعد انتهاء الحرب، الحفاظ على سعر ثابت للنفط، ليتمكن من خلاله تمويل مشاريعه العسكرية والمدنية، علماً ان سعر نفط الخليج في حينه، كان يتراوح بين (٢٠-٢٢) دولاراً للبرميل الواحد، وكانت منظمة- الاوبك- تعتمد مبدأ الحصص الانتاجية لاعضائها، حفاظاً على سقف الانتاج لثبات الاسعار. في تلك الفترة تحديداً، وفي بداية عام ١٩٨٩، بدأت الكويت بزيادة انتاجها النفطي خارج نطاق حصتها المقررة من الاوبك ورافقتها في هذا الاجراء دولة الامارات العربية، مما اثر على الاسعار التي بدأت بالتراجع لحدود (١٧-١٨) دولاراً، مما عده العراق اضراراً مقصوداً يستهدفه لتركيعه اقتصادياً، واستخدامه كورقة ضغط سياسي تعتمدها الكويت وفقاً لاولوياتها، وهذا ما اشارت اليه إحدى الوثائق البريطانية السرية التي اكدت ان رخاء الكويت وازدهارها، نتج على حساب العراق وتقدم اقتصاده[١٩]. ما حصل جرت الاشارة اليه في مؤتمر القمة العربي في بغداد والذي عقد في آيار ١٩٩٠، لكن تلك الاشارة جرى تجاهلها، وكأن الامر سياسة منهجية، وهذا ما زاد من عصبية وتشنج القرارات السياسية المعتمدة بين الطرفين، دون ان تلطف الزيارات المتبادلة بينهما من حدة الاجواء.

ترافق مع هذا الاشكال تصعيد محسوس ومعلن في شكل الاستهداف "الاسرائيلي" للمرافق المهمة في العراق، عززته حملة اعلامية كبيرة في الولايات المتحدة وبريطانيا، تخوف العالم من القدرات العسكرية العراقية بشكلها التقليدي، ام المتطور جداً[٢٠]، مما عده العراق احد مكملات الطوق المضروب حوله بشكله العسكري والاقتصادي، مما يعرضه لمخاطر جمة.

وهذا التصعيد اضاف موضوعاً آخر للعقد المتعددة في هذا الطريق، ودفع بالاجواء نحو الالتهاب الكامل من جميع اوجهه، خاصة وان تلك الفترة، شهدت اختراقات اسرائيلية متعددة للاجواء

---

[١٨] **محمد حسنين هيكل- الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق- ط٢- دار الشروق- القاهرة ٢٠٠٣- ص: ١٢٦-١٢٧.**

[١٩] **وثيقة وزارة الخارجية البريطانية التي تحمل (سري جداً) بالرمز والرقم (LR 06/ 31) والمنشورة في صحيفة المشرق- العدد (٨٧٧) في ٢٠٠٧/١/٢٣.**

[٢٠] **مصطفى بكري- جريمة امريكا في الخليج- ط٤- دار النفائس- القاهرة ١٩٩١- ص:٥٦.**

العراقية، دون ان تخفت او تنحسر لغة الترحيب والقبول من دول الخليج العربي، بالوجود البحري الامريكي في المنطقة.

هذا التصعيد المتعدد الاوجه، مع ما يقابله من عجز اقتصادي عراقي، تظافرا ليثقلا القرارات السياسية العليا. وبرغم ان ذلك بدى كظاهرة غريبة، الا ان الاعم والاغلب من الناس، لم يلحظوه بتفكير واسع وسط زوبعة الاحداث، مما تسبب لاحقاً في انضاج الكراهية والحقد بين الطرفين، بالسرعة التي اخرجت الطرفين عن التصرف العقلاني للعلاقات الدولية، ودفع كلاهما ان يتمترسا عند مواقفهما، بما لا يخدم حلحلة الازمة وتطويقها. لذلك ينبغي ان لا تحمل مسؤولية ما جرى على طرف دون آخر، فالجميع يتحمل المسؤولية دون استثناء، فكان الذي كان، حتى فاجانا ٢آب ١٩٩٠، بيوم غير اعتيادي، لكنه مؤلم، والذي شكل انعطافه خطيرة ليس في تاريخ العراق فحسب، بل المنطقة برمتها.

وبعد احتلال الكويت، صدرت سلسلة من قرارات مجلس الامن الدولي، مستندة على الباب السابع من الميثاق، الذي يجيز استعمال القوة ضد من لا ينفذها. ولان القيادة العراقية، ركبت رأسها غروراً وعناداً فارغاً، كان على العراق ومنذ ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، ولمدة خمسة واربعين يوماً، ان يتلقى سيلاً لا ينقطع من الصواريخ والقنابل والطلعات الجوية المكثفة، التي دكت كل مرفق حياتي عراقي، واحالت ما تحقق من تقدم وعمران عبر عقود من السنين الى ركام[٢١].

خروج القوات العراقية من الكويت تحت ضغط القوة الدولية، ترتب عليه مشهدان اساسيان: الاول: الترحيب، بل التمسك بالوجود الدولي في المنطقة، والثاني: انتهاء ما سمي بمرحلة التضامن والمصير العربي المشترك[٢٢]. هذان المشهدان مع مارافقهما من حصار قاس تعرض له العراق طيلة الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠٠٣، سهَّلا للولايات المتحدة، ان تحتل العراق في حرب غير متكافئة في نيسان ٢٠٠٣، رغم عدم امتلاكها اية شرعية دولية على ما اقدمت عليه. وهذا الاحتلال بنتائجه المأساوية، مع التاثيرات السلبية التي عاشها العراق تحت النظام الشمولي، وما يحدث فيه من عنف منفلت منذ احتلاله حتى اليوم، استوجب على المجتمع الدولي وبقيادة امريكية ان تفكر في اخراج العراق من ازمته، لما يمثله من اهمية اقليمية ودولية على الصعد كافة.

وبما ان الكويت وبحكم ما ترتب لها من تأثير، مستقوية بالدعم الامريكي تستطيع ان تلعب دوراً ايجابياً في انهاض العراق من كبوته، وبما يمكنه ان يكون فاعلاً ايجابياً في المنطقة، فعليها ان تتعامل مع ما

[٢١] **باتريك هرمان وآخرون- القانون الدولي وسياسة المكيالين- ترجمة انور مغيث- الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع- ليبيا/ سحت ١٩٩٨- ص: ٣٤.**

[٢٢] **ابراهيم ابو خزام- الحروب وتوازن القوى- الدار الاهلية للنشر والتوزيع- عمان ١٩٩٩- ص: ٦١.**

قدمته له اثناء حربه مع ايران من هبات وديون ومساعدات بطريقة شفافه. فما قدم اصبح مصدر خلاف بين الطرفين، فالعراق عدها عوناً ومساهمة في الحرب، في حين ان الكويت عدتها ديوناً مستحقة الدفع، بل ان الكويت خطت في هذا الجانب موقفاً تصعيدياً، حينما باعت اصول هذه الديون بعد الحرب، الى احدى الشركات الامريكية، مما عقد الامر وسد منافذ حلوله.

كما تحصل للكويت بعد ازمة آب ١٩٩٠، مثلما اشارت اليه قرارات مجلس الامن الدولي، الكثير من التعويضات عن الاضرار التي لحقت بها، والتي قدرها الجانب الكويتي بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار، لكن لجنة التعويضات التي شكلها مجلس الامن لهذا الغرض، لم تجز الا بحدود (١٤٠) مليار دولار، دفع العراق منها بحدود (٤٠) مليار دولار حتى الان[٢٣].

ويحيلنا موضوع الديون والهبات والتعويضات التي ما زالت الكويت متمسكة بها الى الاعتقاد اولاً:- ان جميع الدول الدائنة للعراق، قد اخذت بما اقترحه نادي باريس عام ٢٠٠٤ والخاص، بإطفاء (٨٠%) من ديون العراق. وقد اخذت بهذا الاقتراح حتى الدول غير المنظمة لنادي باريس، من عقد اتفاقيات ثنائية مع العراق لاطفاء المستحقات عليه، في حين ان الكويت سكتت عن اتخاذ أي اجراء، وكأن الامر لا يعنيها.

بل ان ما يسمى بـ"مجلس الامة" الكويتي، الزم حكومته بعدم التنازل عن هذه المستحقات، ويبدو الامر بهذا الشكل، انه حالة تشفي واذلال اكثر منه موقف سياسي يستخدم للمناورة السياسية.

هذه المعالجات المسكونة بحالات الثأر والانتقام من قبل الجانب الكويتي، تضيف قيحاً جديداً لما هو حاصل، كما ان المجتمع الدولي لا يتقبله مهما كانت الدعاوي الكويتية، لانه يجده اثقالاً على العراق والاخرين في وقت بات الجميع يرغبون بانهاض العراق من كبوته لاسباب سياسية واقتصادية وامنية. يضاف الى ذلك، ان اصرار الكويت على التمسك بهذا الموضوع، سيلقي باضراره على الكويت، اكثر مما يحصل على العراق، خاصة وان الكويت لا تشكو من عجز مالي، عكس ما هو حاصل في العراق. بل ان المجتمع الدولي قد يتقبل الرأي العراقي القائل، بإهمال هذا الموضوع ونسيانه. وارى ان حل ذلك ليس صعباً، من خلال الاخذ بمقترحات نادي باريس، وهو سابقة دولية اخذ بها المجتمع الدولي، واستثمار ما تبقى من ديون في مشاريع استثمارية في العراق، تعطي مردودها الاقتصادي المجزي، هذا غير ان الاخذ بهذا الرأي، له مردوداته الاجتماعية والثقافية والانسانية التي تؤثر في الوجدان العراقي، وهو ما تحتاجه الكويت بحكم مجاورتها للعراق، اكثر من من أي طرف آخر.

[٢٣] صحيفة الصباح/ بغداد- العدد (١٠٠٥) في ٢٠٠٦/١١/٢٢.

وثانياً: ان العراق يستطيع القول والادعاء، ان الكويت قد سببت له اضراراً تفوق تلك التي سببها العراق للكويت اثناء احتلاله عام ١٩٩٠، من خلال كونها القاعدة التي انطلقت منها كل اشكال العدوان في اعوام ١٩٩٣و ١٩٩٨ ومن ثم العدوان الاخير عام ٢٠٠٣. وبتصرفها ذلك فأنها تدخلت في الشؤون الداخلية العراقية. الامر الذي يعني تهديداً لكيان الدولة وسيادتها، كون ان التدخل ضغط تمارسه دولة على اخرى لاسباب واهداف سياسية عليا، قد تؤدي لحروب واشتباكات مسلحة[٢٤]، وهذا ما حصل عام ٢٠٠٣، وتسبب لاحقاً بدمار العراق.

والاكيد في هذا الجانب، ان القانون الدولي، يعين العراق على هذا الادعاء، خاصة وان ما حصل فاقد للشرعية الدولية، كما ان قرارات مجلس الامن الدولي بعد نيسان ٢٠٠٣، أسمت ما حصل من تغييرات جيو-ستراتيجية، بأنه متأت من "قوات احتلال" وليس من قوات لها مسمى آخر. يعزز ذلك ان المجتمع الدولي يتقبل وجهة النظر العراقية، لكي لا يتكفل بما لا يرغب به ويزيد اعباءه المالية في هذا الاتجاه. والاهم في الامر ان الولايات المتحدة الامريكية، غير متحمسة لوجهة النظر الكويتية، التي اعانتها الظروف السياسية السائدة آنذاك، والتي تغيرت بعد نيسان ٢٠٠٣. وعليه فان انهاء موضوع التعويضات المتبادلة، اكثر نفعاً للطرفين، غير كونه يساهم في ارساء السلام في هذه المنطقة.

جانب آخر من جوانب التأزم، التي قد تنبعث مجدداً تحت ظروف مناسبة، والمتعلق بالحدود البرية والبحرية. فالاكيد ان الكويت، لم تكن تحلم بما حققه لها قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٨٣٣) والصادر عام ١٩٩٣، والخاص بتحديد الحدود المشتركة لها مع العراق. لكن المشكلة التي قد تتجدد، سوف تتخذ من هذه القضية مسوغاً، مما يدفع المنطقة لاتون ازمات لا تنتهي. فخنق العراق بحرياً، والتعدي على اراضيه البرية، امر لا يطيقه الجميع، ولا اظن ان هناك سياسياً عراقياً، مستعداً بقبوله، ولهذا علينا ان نفهم معاني مظاهرات سكان مدينة أم قصر في آب ٢٠٠٥، حينما حاولت الكويت وبدون استحقاق حقيقي، الزحف نحو الاراضي العراقية. وما اعتقده، واظنه خيراً لكلا البلدين، ان العودة لـ "خط الدوريات" الذي اسسته قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١، كحد فاصل للحدود البرية، هو الخط الذي يعمر اكثر من غيره من الخطوط، مع ضرورة تفهم حقوق العراق في الاطلالة البرية التي تمكنه من الاطلالة على مياه البحار.

[٢٤] **جوزيف ناي- المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ- ترجمة احمد امين الجمل- الجمعية المصرية للنشر- القاهرة ١٩٩٧- ص:١٩٦.**

ان التغاضي او الاهمال او الاستقواء بالآخرين على حساب الحقوق العراقية، يشكل حساسية كبيرة لدى جميع العراقيين، يفترض بالكويت ان تراعيها لمصالحها المستقبلية، لاني ارى ان اية قضية تنتهي وهي مجحفة ومؤذية للعراق ستتجدد مهما تطاولت الايام[٢٥]. وفي هذا الجانب، ولحساسيته الوطنية والاقتصادية فعلى الكويت، ان توقف انتاجها النفطي من الحقول الواقعة على المنطقة الحدودية المتنازع عليها، لان استمرار ذلك، يؤدي الى حلحلة الضغط في الآبار العراقية، وبما يؤثر على عملها وقدرتها الانتاجية، خاصة وان الكويت تمتلك تقنيات حديثة تمكنها من سحب النفط لاماكن انتاجها، وبما يؤثر على الخزين النفطي في الجهة المقابلة[٢٦].

ومن الامور التي تبطيء طي صفحة الماضي والتطلع الى المستقبل في شكل العلاقات بين البلدين، ان الكويت وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، قد رمت بثقل واضح لنشاطها في الساحة العراقية التي مزقتها الولاءات والاصطفافات المتعددة، دون ان ننسى ان الكويت، ليس لها قبول عند الجمهور العراقي، وهذا موضوع آخر. فالكويت، تدخلت بشكل معلن في تجيير ولاءات بعض العشائر والقبائل في الجنوب العراقي، من خلال الدعم المالي واللوجستي لها، وفي نفس الوقت فأن دعمها كان يديم العنف المتفجر في الوسط والغرب العراقي. هذا التدخل المزدوج، دعا الامريكان الى لفت انتباه الكويتيين الى خطورة ما يفعلونه، وهو الامر الذي دعا رئيس البرلمان الكويتي الى الطلب من الحكومة وقف هذه السياسة والتصرف بحدود "قدرات الكويت وحجمها، دون الحاجة للانغماس في الشأن العراقي، لما يشكله هذا الامر من خطورة على الكويت"[٢٧].

كما يلاحظ ان الكويت ورغم التغيير السياسي العميق في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣، لم تغير خطابها الاعلامي الموجه، بل انها صعدت اطارات عملها بطريقة مؤذية للجميع، فما زالت تمول وتدعم المنابر الاعلامية التي تعيد انتاج ما حدث في ٢آب ١٩٩٠، وبطريقة غير مقبولة ولائقة، محملة ما حدث فيه الشعب العراقي بأجمعه، وهو امر خطير في الشكل المستقبلي للعلاقات. كما انها وفي حمى التسابق على فتح المحطات الفضائية، جعلت من ارضها وتمويلها مكاناً وخزنةً لا تنضب لمحطات فضائية طائفية

---

[٢٥] للمزيد في هذا الجانب، يفضل مراجعة:
أ-عباس العزاوي- العراق بين احتلالين- بأجزائه الثمانية- شركة التجارة للطباعة المحدودة- بغداد ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦.
ب-د.علي الوردي- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث- باجزائه الستة وملاحقها- بغداد ١٩٦٩، ١٩٧١، ١٩٧٣.
[٢٦] صحيفة المشرق/ بغداد- العدد (٦٩١) في ٢٠٠٦/٥/١٦.
[٢٧] صحيفة الشرق الاوسط/ لندن- (في ٢٠٠٥/٢/١٧).

وعنصرية، تساهم في استمرار ديمومة نزف الدم العراقي، تحت حجج ما سمي بالاعلام الحر[٢٨]. وهي بهذا الاجراء وما شاكله، تسهم مساهمة رئيسة في استمرار مسلسل العنف الذي يعيشه العراق. وقطعاً ان ذلك الامر ليس بريئاً او مهنياً، بل انه متأت وفقاً لسياسة عليا.

ومن الدلالات التي تبطيء تفعيل العلاقات بين البلدين لشكل ايجابي فاعل، ضرورة كف الكويتين عن ترداد المقولة المكررة والسمجة، والقائلة بأنهم ساهموا في "تحرير" العراق. والسبب في ذلك، ان للشعب العراقي بعمومه، حتى لمن اختلفت مستويات رفضه لما حصل رأياً مغايراً لما يسمى بـ "التحرير" فالجميع يرفضون الاحتلال ويقاومونه بشكل او بآخر. واستمرار هذا الخطاب، يصيب الوجدان والذاكرة العراقية، بوخز، تصبح الايام مهما تطاولت عاجزة عن مداواته. دون ان نسقط من حسباننا، ان الكويت، مازالت منطقة مغلقة على جميع العراقيين وما زالت نظرة "الوهم" الكويتي بالتعالي والغرور والشك مع العراقيين قائمة. بل ان الخطاب الرسمي الكويتي مازال يترفع عن ذكر اسم العراق، ويشار بدلاً من ذلك الى "جارنا الشمالي" و"حدودنا الشمالية" وهكذا[٢٩]. وهذا ما يلقي بتراكماته السلبية في مسار اكثر من خطورة. دون ان ننسى، ان الذاكرة العراقية، مازالت تستعيد مشاهد التدمير والحرق والسلب والنهب التي تعرضت لها كل مؤسسات الدولة العراقية، بعد سقوط النظام السابق، والتي ساهم بها افراد من الجيش الكويتي وبزيهم الرسمي، وهي صور لا يمكن ان تمحى بسهولة[٣٠]. وهذا ما اوضحه احد الكتاب الغربيين الذين كانوا موجودين في العراق، يوم احتلت الولايات المتحدة الامريكية بغداد في ٩نيسان ٢٠٠٣، حينما اكد وقوع مثل هذه الحوادث تحت بصر قوات الاحتلال ومن معها من "العرب" والتي لم تحرك ساكناً لمنعها او وقفها. وكان الرجل شاهداً لما حصل في وزارات (التخطيط، التربية، التعليم العالي، التجارة، الخارجية، الثقافة والاعلام) حينما جرى تشجيع الغوغاء بنهب وسرق محتوياتها، ومن ثم احراقها، هادفين من ذلك حرق الذاكرة العراقية[٣١].

الخاتمة:

ان اقرار الامن والسلام والعيش المشترك بين الجارين، دون تدخل من طرف في شؤون الطرف الآخر، يدفع كلاهما، ان يكونا عنصراً فاعلاً في المنطقة الملتهبة بأكثر من صراع. لان ما اخشاه واحس

[٢٨] صحيفة المشرق/ بغداد- العدد (٨٠٠) في ٢٠٠٦/٩/٢٩.
[٢٩] تصريح النائب الاول لرئيس الوزراء الكويتي- صحيفة الحياة/ لندن- العدد (١٥٨٨٣) في ٢٠٠٦/٩/٢٩.
[٣٠] مشاهدات شخصية لما حدث في أيام ١٠و١١و١٢/ نيسان ٢٠٠٣.
[31] Robert Fisk- The Great War For civilization: The Conquest oF the Middle East- London Fourth Estate 2005- p: 1204-1233.

بمخاطره، ان أي متأمل في احوال المنطقة وما شهدته من مآسي وآلام، وما يطبخ فيها من مخططات في الوقت الحاضر، خصوصاً في ما يحصل من اختراق أمني وسياسي وثقافي ونفسي، من قوى مستبدة وظالمة وذات ارتباطات دولية متعددة، ستكون حافزاً، في ان مآسي الماضي، مرشحه للتجدد، لانها لم تعط من تعامل معها اية استراحة او فسحة امل، ولا اجد ان الزمن سيتكفل بمداواة الجروح التي استعصت على الاندمال، بل اجد ان هناك شعوباً عدة- ومنها شعبنا العراقي- قد اهدرت دماء ابنائها وطاقاتها وهي تصارع التاريخ، بينما الحرب الحقيقية مع الجغرافيا، صانعة الحضارات وثروات الامم، وهذا حال العلاقات العراقية-الكويتية، في الامس واليوم وغداً.